بتحقيق العداوة وبسط الأيدي والألسن وودادة الرد إلى الكفر لأنا نقول
هذا إنما يصح أن لو وصل الكتاب إلى المشركين وعلموا من حاطب الكفر والنفاق
والمذكور في القصة أن الكتاب لم يصل إليهم وأنه أخذه أصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم عن الطريق **ولو للشرط** أي لتعليق حصول مضمون الجزاء
بحصول مضمون الشرط فرضاً **في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط** فيلزم
انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لأكرمتك معلقاً الإكرام بالمجيء مع القطع
بانتفائه فيلزم انتفاء الإكرام وأما عبارة المفتاح وهي أنها لتعليق ما امتنع
بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني لأكرمتك معلقاً لامتناع
إكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها إشكال لأنه جعل أولاً المعلق
نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانياً المعلق امتناع الجزاء والمعلق
عليه نفس الشرط مع وضوح فساد كل واحد منهما وقد وجهه بعض من اطلع
عليه بأنه على حذف المضاف أي أنها لتعليق امتناع ما امتنع ومعلقاً
ومعلقاً لامتناع إكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء والظاهر أنه لا حاجة إليه
لأن تعليق الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكأنه قيل إنها لتعليق
ما امتنع من حيث إنه ممتنع وهذا معنى تعليق امتناعه وكذا قوله
بما امتنع وهذا معنى لطيف يصحح السكاكي على هذه العبارة وغفل عنه المهرة
من متعاطي كتابه فعنده هي لتعليق الامتناع بالامتناع القطعي وعلى ما ذكرنا
لتعليق الثبوت بالثبوت مع القطع بالانتفاء والمآل واحد فمعنى الجملة هي لامتناع
الثاني أعني الجزاء لامتناع الأول أعني الشرط سواء كان الشرط والجزاء إثباتين أو نفيين
أو أحدهما إثباتاً والآخر نفياً فامتناع النفي إثبات وبالعكس فهو في نحو لو لم
تأتني لم أكرمك لامتناع عدم الإكرام لامتناع عدم الإتيان أعني ثبوت الإكرام
لثبوت الإتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب
بأن الأول سبب والثاني مسبب والمسبب قد يكون أعم من السبب لجواز
أن يكون للشيء أسباب مختلفة كالنار والشمس للإشراق فانتفاء السبب لا يوجب
انتفاء المسبب بخلاف انتفاء المسبب فإنه يوجب انتفاء السبب ألا ترى أن قوله

لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع
تعدد الآلهة دون العكس إذ لا يلزم من انتفاء تعدد الآلهة انتفاء الفساد لجواز
أن يفعله الله بسبب آخر فالحق أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني وقال بعض
المحققين إن دليله باطل ودعواه حق أما الأول فلأن الشرط عندهم أعم من
أن يكون سبباً نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً أو شرطاً نحو لو كان
لي مال لحججت أو غيرهما نحو لو كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة وأما
الثاني فلأن الشرط ملزوم والجزاء لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم
من غير عكس فهي موضوعة لتكون جزاؤها معدوم المضمون فيمتنع مضمون
الشرط الذي هو ملزوم من أجل امتناع لازمه وهو الجزاء فهي لامتناع الأول لامتناع
الثاني أي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي إن
رفع التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا
لو كان هذا إنساناً كان حيواناً لكنه ليس بحيوان ينتج أنه ليس بإنسان
وقولنا لكنه ليس بإنسان لا ينتج أنه ليس بحيوان هذا ما ذكره جماعة من الفحول
وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع
الأول أنه يستدل بامتناع الأول على امتناع الثاني حتى يرد عليه أن انتفاء
السبب أو الملزوم لا يدل على انتفاء المسبب أو اللازم بل معناه أنها للدلالة
على أن انتفاء الثاني في الخارج إنما هو بسبب انتفاء الأول فمعنى لو شاء الله
لهداكم أن انتفاء الهداية إنما هو بسبب انتفاء المشيئة فهي عندهم تستعمل
للدلالة على أن علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط
من غير التفات إلى أن علة العلم بانتفاء الجزاء ما هي ألا ترى أن قولهم لولا امتناع
الثاني لوجود الأول نحو لولا علي لهلك عمر معناه أن وجود علي سبب لعدم
هلاك عمر لا أن وجوده دليل على أن عمر لم يهلك ويدل على ما ذكرنا قطعاً
قول أبي العلاء المعري ۝ ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن
دوام ۝ ألا ترى أن استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئاً على ما تقرر في المنطق
وكذا قول الحماسي ۝ ولو طار ذو حافر قبلها لطارت ولكنه لم يطر ۝